و اقع السياسات البيئية و انعكاسها على التنمية المستدامة في الجز ائر

The reality of environmental policies and their reflection on sustainable development in Algeria

La réalité des politiques environnementales et leur réflexion sur le développement durable en Algérie

1. د لفقير زوبير ، LEFKIR ZOUBIR ، جامعة عباس لغرور -خنشلة- الجزائر، 0698919000، mari-pep@hotmail.fr
2 . د حفطاري سمير HAFTARI SAMIR ، جامعة عباس لغرور –خنشلة- الجزائر، 0670444351، seyf-alhak@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 09 /2019/04 تاريخ القبول: 30 /2019/06

ملخص:

يركز الباحثون والمجتمع الدولي في الوقت الراهن على القضايا المتعلقة بالمشاكل البيئية لما تمثله من خطر على الحياة البشرية، مما جعل من عملية الحفاظ على البيئة وحمايتها بعدا استراتيجيا للإدارة الرشيدة لمختلف الموارد الطبيعية لأنها شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق تمثلت أهدافنا من خلال هذه الورقة البحثية في تشخيص الواقع البيئي ومشكلاته ومختلف السياسات البيئية المعتمدة في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة، وكذا التخطيط البيئي ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

كما خلصنا إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن حماية البيئة لا يمكن أن تعتبر فقط كسياسة من سياسات الدولة يقتصر محتواها على توجهات وقوانين، بل يجب أن ترتقي إلى بعد استراتيجي تتكامل فيه مجهودات الدولة مع الثقافة البيئية للمجتمع من أجل تجسيد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البيئة ، التنمية ، التنمية المستدامة.

Abstract :

The researchers and the international community currently focuses on the issues related to environmental problems as it represents a threat to human life, making the process of preserving and

protecting the environment a strategic dimension to the rational management of the various natural resources because it is a prerequisite for achieving sustainable development.

by diagnosis and disclosure of all the policies, indicators and plans. Accordingly we represented our goals through this research paper in the diagnosis of the environmental situation and its problems and the various accredited environmental policies in Algeria, as well as knowledge of the environmental indicators of sustainable development, and the environmental planning and its role in protecting the environment and achieving the sustainable development in Algeria.

We have concluded a set of results, most notably that the protection of the environment can be considered not only as a policy of the state, that their content is limited to the directives and laws, but must rise to a strategic dimension where the state's efforts are integrated with the environmental culture of society in order to realize sustainable development.

Keywords: Environment, Development, Sustainable Development.

Résumé:

Les chercheurs et la communauté internationale se concentre actuellement sur les questions liées aux problèmes environnementaux, car il représente une menace pour la vie humaine, ce qui rend le processus de préservation et de protection de l'environnement une dimension stratégique à la gestion rationnelle des différentes ressources naturelles, parce qu'il est une condition préalable à la réalisation du développement durable.

Nos objectifs représentés par ce document de recherche sont de diagnostiquer la situation environnementale et les problèmes de diverses politiques algériennes de l'environnement, ainsi que la connaissance des indicateurs environnementaux pour le développement durable, et aussi la planification environnementale et son rôle dans la protection de l'environnement et la réalisation du développement durable en Algérie.

Nous avons conclu plusieurs résultats, notamment que la protection de l'environnement ne peut être considérée uniquement comme une politique de l'État, leur contenu est limité aux directives et lois, mais doit relever la dimension stratégique, il est intégré aux efforts de l'Etat dans lequel la culture environnementale de la communauté à reflète le développement durable.

Mots-clés: Environnement, Développement, Le développement durable

❖ مقدمــة:

مع تزايد المشاكل البيئية تعقيدا وتشابكا كثرت التحذيرات حول مصير الحياة على الكرة الارضية والتوازن الطبيعي، الأمر الذي يدفع بالإلحاح للتدخل من أجل مواجهة هذه المشاكل البيئية، فأخذ بذلك موضوع حماية البيئة مكان الصدارة، حيث أصبحت الأوساط الدولية تولي اهتماما متزايدا بالقضايا البيئية من خلال مختلف الاتفاقيات وما تطرحه المؤتمرات والندوات الدولية التي تعقد، كما أن البيئة تتأثر بتطور النشاطات المختلفة التي يمارسها الانسان في شتى المجالات، وهذا الأخير هو المصدر الرئيسي والمسبب الأول للأضرار البيئية من خلال استغلاله الغير العقلاني للموارد الطبيعية،فالإنسان يعيش في البيئة ويحصل على مقومات حياته من مختلف مكوناتها وأنظمتها ومواردها، وتعتبر تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان وتحسين ظروف حياته وتحقيق طموحاته من الأهداف الرئيسية للتنمية.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والبيئة، فالأولى تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية وبالتالي فإن الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له تأثيرات سلبية على العملية التنموية، حيث أن قلة الموارد وتناقصها سيؤثر على التنمية المستدامة من حيث مستواها وتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى أن الإضرار بالبيئة ومواردها ينعكس سلبا على الاحتياجات البشرية، وعليه ينبغي أن تقوم التنمية على أساس وضع البيئة بعين الإعتبار وان ينظر الى البيئة والتنمية باعتبارهما متلازمتين، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة، ومحاولة منا لتأكيد هذا الطرح قمنا بإعداد هذه الورقة البحثية التي تناولنا فيها خمسة محاور و مقدمة و خاتمة ، أما المحور الأول قمنا فيه بضبط المفاهيم الاجرائية للدراسة ، و المحور الثاني شخصنا فيه الواقع البيئي في الجزائر و مشكلاته ، ثم قمنا بإلقاء الضوء على السياسات البيئية التي انتهجتها الدولة في مجابهة المشكلات البيئية و تحسين الوضع البيئي في الجزائر ، ثم قمنا برصد المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر، وانتهينا بمحور خامس تناولنا فيه التخطيط البيئي و دوره في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

❖ **الاشكالية :**

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على نموذج تنموي لم يراعى فيه احتراما لأدنى معايير حماية البيئة، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمات بيئية خطيرة، فأصبحت بذلك البيئة والمحافظة عليها واحدة من أهم

المواضيع الملحة في الوقت الراهن، مما تطلب مباشرة العديد من الاصلاحات مع إعطائها الأولوية للجانب البيئي التنموي، ومن هنا جاءت دراستنا للاجابة عن مجموعة من الاسئلة حول السياسات البيئة في الجزائر وواقع التنمية المستدامة وهي كالتالي :

- ما و اقع السياسات البيئة في الجز ائر؟
- وماهي المؤشرات والمخططات البيئية في الجز ائر؟
- ما دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجز ائر؟

1- المفاهيم المرتبطة بالدراسة :

1-1- مفهوم البيئة : عرفت البيئة بعدة تعريفات مختلفة في الفاظها و لكنها متفقة في معانيها ومن هذه التعريفات نورد ما يلي :

- يقال في اللغة العربية: " تبوّأ "أي حلّ ونزل وأقام والاسم في هذا الفعل هو البيئة فدرج علماء اللغة العربية على استعمال ألفاظ البيئة والمباءة والمنزل كمفردات، وتعبر كلمة البيئة كذلك عن الحالة فيقال باءت بيئة سوء، أي حالة سوء[1].

- عرفها كاضم المقدادي بقوله :"هي المحيط الذي تعيش فيه الاحياء مؤلفا من الارض و غلافها الجوي ، وما في باطنها "[2].

- و قد عرّفاها رشيد الحمد و محمد صباريني في كتابهما البيئة و مشكلاتها بأنها " لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها و بين مستخدمها ، فرحم الأم بيئة الانسان الاولى ، و البيت بيئة و المدرسة بيئة و الحي بيئة والقطر بيئة و الكرة الارضية بيئة "[3] و يقصد بالبيئة من خلال هذا التعريف بانها كل ما يحيط بالإنسان في حياته ابتداءً من رحم امه الى ارجاء الكون الفسيح .

- كما يعرفها جمال الدين السيد :" بانها ذلك المحيط الذي يعيش فيه الانسان و يمارس فيه نشاطاته في الحياة ، و هي أيضا ذلك المستودع لموارد الانسان و عناصر الثروة المتجددة و غير المتجددة ، و التي تتفاعل مع بعضها البعض و تؤثر في الانسان و تتأثر به"[4].

- كما عرفها محمد ابراهيم و آخرون في كتاب العلوم البيئية و الجيولوجيا " بأنها دراسة التفاعل بين الحياة و مكونات المحيط الذي يعيش فيه الانسان "[5].

-كما يهتم علم البيئة بدراسة العلاقات المتبادلة بين كائنات أو مجموعة من الكائنات الحية و العوامل البيئية المحيطة بها و التي تشكل الوسط او البيئة وتتفق هذه العلاقات المعقدة على ما اسماه العالم داروين (DARWIN) صراع من أجل الوجود ، وهذا يدلنا على أن البيئة بمعناها الواسع هي الوسط أو المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية و تحصل منه على مقومات حياتها من الماء و الغذاء و الكساء و المسكن و تمارس فيع علاقات متبادلة مع بعضها البعض ، والبيئة ليست عبارة عن موارد فقط يستمد منها الانسان أسباب حياته ، و إنما تشمل الغلاف الحي بكامل مكوناته و الذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية و الانسانية التي تؤثر في افراد و جماعات الكائنات الحية و تحدد شكلها و علاقتها و بقائها[6].

من التعاريف السابقة يتضح انها تتفق على أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان (من أحياء و جماد)، وهي التفاعل بين الحياة و عناصر البيئة التي تتفاعل فيما بينها لتؤثر على الانسان وعلى صحته و هو بدوره يؤثر فيها .

1-2- مفهوم التنمية : بعد محاولة الخروج بتعريف شامل و شافي للتنمية لم نجد افضل من التعريف الذي نص عليه تقرير التنمية البشرية عام (1990،1410) الصادر عن الامم المتحدة على ان التنمية تعني " عملية توسيع الخيارات المتاحة امام الناس ، و اهم هذه الخيارات هي من بينها الدخل ، تحقيق حياة طويلة خالية من العلل ، و اكتساب المعرفة ، و التمتع بمعيشة كريمة ، و الحرية السياسية ، و ضمان حقوق الانسان ، و التركيز على تطوير القدرات البشرية ، و استخدام هذه القدرات في الانتاج [7].

وقد اضاف هذا التقرير ثلاث عناصر اساسية تشتمل القدرة على العيش حياة طويلة وفي صحة جيدة ، و التمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة للعيش حياة لائقة ، و لا تقف عند هذا الحد فالناس ايضا يقدرون جيدا الحرية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و اتاحة الفرص أمامهم للإبداع.

1-3- مفهوم التنمية المستدامة: أطلق عليها المختصون مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية و التنمية البشرية و التنمية المتواصلة و التنمية الشاملة و التنمية الايكولوجية و غيرها بينما التقى الجميع في تعريفهم لهذه المصطلحات على مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة [8]، و قد تبلورت الخطوط الحقيقية للمفهوم في مؤتمر ستوكهولم 1972 الذي تبنى مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي و دائم ، و تم ضبط تعريف دقيق للمصطلح من قبل اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التي عرفته

بانه " عملية تلبية الحاجات الاساسية للجميع و توسيع الفرصة امام المجتمع لإرضاء طموحاتهم الى حياة افضل و نشر القيم التي تشجع انماطا استهلاكية يتطلع اليها المجتمع ضمن المعقول و ضمن حدود امكانات البيئية[9].

ومن خلال تقصينا للتعريفات السابقة و غيرها و جدنا ان هناك إجماعا على ان التنمية المستدامة هي الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق الاحتياجات الانمائية للأجيال الحالية و المقبلة و اضفاء العدالة الاجتماعية لكل فئات المجتمع و الاهتمام بالفئات الهشة.

2- الو اقع البيئي ومشكلاته في الجز ائر:

تعد الجزائر ضمن الدول التي تعاني مشاكل بيئية عديدة على رأسها التدهور البيئي الذي ينتج عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، و الذي أصبح يهدد مستقبل الأجيال القادمة، لذا يستوجب على المعنيين رسم سياسات بيئية رشيدة تتماشى مع التحولات التي تعرفها الساحة المحلية و الدولية، ونظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر واتساع وتنوع الإقليم والكثافة السكانية المعتبرة، وفي ظل اختلاف وخطورة المشاكل البيئية التي تهدد الموارد الطبيعية للدولة وقدراتها السكانية استوجب وضع السياسات البيئية الكفيلة بالحفاظ على الإمكانات المتاحة وضمان حق الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة.

وانطلاقا مما تتعرض له البيئة في الجزائرية شانها شان دول العالم من تدهور في و اختلال في مكوناتها و عناصرها المختلفة و ما احدثته من تغيرات مناخية، ونضوب في الموارد الطبيعية، و التوازن الهش في الأنظمة البيئية، و الكثير من المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر ابرزها :

2-1- التلوث: يعد التلوث من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر ، ويعرف التلوث بشكل عام بأنه الطارئ أو الأمر غير المناسب الذي دخل على التركيبة الطبيعية أو الكيميائية الفيزيائية والبيولوجية للمياه و الهواء والتربة والذي يؤدي إلى تغيّر أو فساد في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية و الموارد الطبيعية[10]، وفيما يلي نتطرق إلى أنواع وآثار التلوث البيئي في الجزائر:

أ- تلوث الهواء: عرفت الجزائر في السنوات الماضية تلوثا على مستوى الهواء يرجع لمجموعة من المصادر أهمها الناتج عن وسائل النقل و المصانع ، فاتساع استعمال وسائل النقل أدى إلى تركز الرصاص في الجو، وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية 1985 فإن عدد السيارات التي تجاوزت مدة سيرها 20 سنة تمثل 80% من حظيرة السيارات ، مما يؤدي إلى نسبة عالية من الغازات السامة التي ترجع إلى رداءة محركات السيارات ونوع البنزين الذي يحتوي على كمية كبيرة من الرصاص[11] ، بالإضافة إلى التلوث الصناعي حيث تعد المصانع المتسبب الرئيسي في هذا النوع من التلوث، حيث تقوم مصانع الإسمنت ببعث 4596 طن سنويا من أكسيد الأزوت و 12000 طن من أكسيد الكربون و 102000 طن من أكسيد الكبريت، ورغم محاولات الدولة للتقليل من انبعاثات الإسمنت من خلال فرض شبكات لإزالة الغبار إلا أنها في أغلب الأحيان معطلة نتيجة عدم الصيانة، وحسب تقرير حول مستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000 [12].

ب- تلوث الماء: حسب إحصاءات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء لسنة 2000 تشير أن هناك 2805 حالة تيفوئيد، وفي سنة 2002 هناك 3218 حالة لكل 10000 ساكن [13] وقد نجم عن نمو سكان المدن وأنشطتها المتعددة الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتلوثها وكذا الارتفاع الكبير في نسبة المياه المستعملة، و تم تسجيل ½ من المياه الموزعة من القنوات تتسرب نتيجة لقدم وعطب القنوات وتدهور السدود [14].

ج- تلوث التربة: تلوث التربة في الجزائر راجع لعدة أسباب نذكر منها

- **انتشار النفايات الصلبة:** للنفايات تعريف قانوني من وجهة النظر البيئية، فحسب القانون رقم 03.83 المؤرخ في 8 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة "النفايات هي كل ما تخلفه عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وكل مادة أو منتج أو بصفة عامة كل شيء منقول يهمل أو يتخلى عنه صاحبه" وتقدر نسبة إنتاج النفايات بـ 0.5 كلغ للإنسان في اليوم الواحد، وبلغت في العاصمة 0.75كلغ للشخص في اليوم الواحد، وقدرت النفايات العادية في الجزائر 70% ، 24% نفايات معدية، 4.8% نفايات سامة، 1.2% نفايات خاصة، أي بمجموع يقدر بـ 125000 طن سنويا[15].

2-2- الكثافة السكانية المفرطة: ترتبط جسامة تهديد النظام البيئي بحجم السكان من البشر و متوسط استخدام الموارد بالنسبة للفرد ، حيث أدت السرعة المتزايدة في النمو السكاني إلى مزيد من استخدام الموارد الطبيعية و مزيد من مفقود الانتاج و تدمير البيئة ، و مما زاد هذا الوضع سوءا تلك العادات

الاستهلاكية و التطورات التكنولوجية و انماط خاصة من النظم الاجتماعية و تدبير الموارد ، و قد اشارت دراسة نورة عمارة ، انه كلما زادت اعداد البشر كلما زادت معها جسامة التغيرات بعيدة الاثر على البيئة التي لا رجعة فيها، التي تشمل مؤشرات الاجهاد البيئي من فقدان التنوع الحيوي ، و زيادة انبعاث الغازات الدفيئة و كذلك اجتثاث مزيد من اشجار الغابات و نقص المياه و خشب الوقود في مناطق كثيرة من العالم ، وقد اشارت الدراسة ايضا ان فترة ما بين 1950 الى 1996 زادت اعداد البشر بمقدار اربعة امثال ، من 1،6 الى 6،1 بليون نسمة ، ما ادى الى زيادة استهلاك كميات اكبر من الوقود الاحفوري من نفط و غاز و فحم ، و توسع في الزراعة و تدمير في الغابات و تزايد في انتاج كيمياويات معينة ما ادى الى زيادة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي [16]، و الجزائر ليست بمنأى عن هذه التأثيرات المترتبة عن الزيادة السكانية حيث تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 2002، 2010 من حوالي 30 مليون إلى أكثر من 35.7 مليون نسمة بزيادة تفوق 0.3% سنويا، حيث يتوقع أن يصل إلى حوالي 42 مليون نسمة مع حلول 2020 ، و بالتالي فان زيادة حجم السكان في اي بلد يفرز انعكاسات سلبية على التنمية المستدامة فيه مما يشكل تحديا كبيرا على الحكومات و المختصين و العلم بصفة عامة .

2-3- **التصحر**: تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من سوء إدارتها مما تسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري نتيجة الانجراف المائي والذي تحدثه السيول بنسبة كبيرة، أما الانجراف الهوائي الناتج عن الرياح يحتمل أن تتصحر حوالي 500 ألف هكتار من الاراضي السهبية [17].

ويلعب الانسان دورا مهما في التصحر من خلال مجالين هما: معدلات النمو السكاني السريع من ناحية و أساليب استخدام الأراضي من ناحية أخرى ، حيث يعمل الضغط الزراعي الذي يقصد به تكثيف الاستخدام الزراعي و التوسع في الزراعة الرعوية التي كثيرا ما تكون على حساب المراعي الخصبة، وهذا يعني تقليص مساحة المراعي الجيدة وتدفع بالمناطق إلى الجفاف مما يعني الرعي الجائر الذي يؤدي إلى تسريع عمليات التصحر[18].

يمكن إرجاع أهم أسباب تدهور البيئة في الجزائر إلى:

-غياب الوعي البيئي و الاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدود ومستقل، وأن المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية، وضعف التوازن الحضري الريفي والتخطيط العمراني وما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لحماية البيئة والمحافظة على نظافتها[19] .

-غيـاب التخطيـط الاقتصـادي المتكامـل الـذي يـوازن بـين متطلبـات البيئـة مـن جهـة ومسـتوى الاسـتغلال الرشـيد للمـوارد الطبيعيـة في دفـع عجلـة التنميـة مـن جهـة أخـرى، إضـافة لضـعف المؤسسـات وغيـاب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الانسان مع موارد البيئة وعناصرها[20].

- الاستغلال المفرط والغير مناسب للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف التربة، كما أن الإفراط الرعوي يحمل المراعي أكثر من طاقتها مما يؤدي إلى تخريب الغطاء النباتي.

تـدهور الثروة النباتيـة وحـرق الغابـات ويقصـد بهـا الإفـراط في قطـع الأشـجار لغـرض البنـاء والنشـاط الاقتصادي، أما حرق النباتات فيكون من أجل تطهير الأرض واستخدامها في الزراعة[21].

-عمليات التنمية خاصة الصناعية كونها من أبرز العوامل المسببة لمعظم المشاكل البيئية المعاصرة، فيما يخـص الجزائـر فـإن المنشـآت الصـناعية المنتشـرة عبر السـاحل كمصـانع تكريـر البتـرول تشـكل خطـرا على البحار و الشواطئ، وكذلك تلويث الهواء بالغازات السامة[22].

وخلاصـة القـول أن الجزائـر تمتلـك مـوارد طبيعيـة وبشـرية تمكنهـا مـن تحقيـق التنميـة المسـتدامة، إلا أنهـا تعاني العديد من المشاكل من بينها إتلاف الموارد الطبيعية من خلال انجراف التربة وإهمال الأراضي وإتلاف الغابات، بالإضافة إلى الرعي المفرط والقطع غير الشرعي للأشجار و التصحر، فضلا عن التلوث الحضري والصناعي، وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل كالنمو الديمغرافي السريع وكذا التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية، فضلا عن التناقص في الموارد المائية وضعف نصيب الفرد من الماء، توسع دائرة الفقـر والبطالـة نتيجـة فشـل المشـاريع التنمويـة وقلـة الاسـتثمارات التي انعكسـت على نصـيب الفـرد مـن الناتج المحلي وكلها متغيرات أثرت على نوعية الحياة الاجتماعية ومتطلبات المواطن الجزائري وحقه في بيئة نظيفة وحياة كريمة مع ضمان حق الاجيال القادمة.

3- السياسات العامة البيئية في الجزائر:

عمـدت الجزائـر بعـد الاسـتقلال خاصـة في ظل تنـامي المشـاكل البيئيـة إلى تنظيـم القطـاع البيئي لكي يصـبح قـادر على مواجهـة الأزمـات، إضـافة إلى تحديـد الأدوار المنوطـة بالهيئـات المركزيـة وتفعيـل دور المؤسسـات الغير الرسـمية مـن خـلال القـوانين والاتفاقيـات، كمـا أنـه بعـد الاسـتقلال كان على الحكومـة

المستقلة أن ترسم سياسة عامة تأخذ بالبعد البيئي للتخلص من الآثار الاستعمارية، ومواجهة التحديات في ظل التنمية فتدخل المشرع الجزائري واتخذ مجموعة من التدابير والايرادات الجزائية في البداية ثم اهتم بحماية البيئة متماشيا مع المستجدات البيئية الدولية [23].

ومرت السياسة البيئية في الجزائر بمراحل يمكن تحديدها في التالي:

3-1- مع بداية الاستقلال (1962): من خلال السياسات التنموية بعد الاستقلال باستغلال المنشآت من سدود وآبار ومساحات زراعية وغيرها، وكان نتائج هذه السياسات[24]:

- تعميق التوازن في الميدان المجالي وزيادة استهلاك الأراضي الأكثر خصوبة.
- التخلي عن الاقتصادية الزراعية نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة.
- هذه التطورات الاقتصادية لم تولي عناية للبيئة نتيجة الانشغال بالخروج من التخلف، وحمايتها كانت ضمن الأهداف المستقبلية.

3-2- البعد الاقتصادي في التشريعات الوطنية (قانون 1983): أول قانون يتناول المسائل المتخصصة من الناحية المحلية والدولية، ولتنفيذ النصوص القانونية تم تأسيس هياكل إدارية على المستوى الوطني كالوكالة الوطنية لحماية البيئة، ووزارة الري والبيئة والغابات..)

الفترة من 1989 إلى 2000:[25] جاء دستور 1989 الذي تبنى توجهات جديدة في مختلف المجالات، وفي الوقت نفسه كرس الحماية القانونية للبيئة معتبرا إياها مصلحة عامة يجب حمايتها، وكذا ضرورة الاعتناء بصحة المواطن ووقايته من الامراض المعدية وذلك من خلال إلزام الدولة بالتكفل بهذا المجال.

3-3- السياسات البيئية في مرحلة 2001-2014: [26] لقد تطور الاهتمام بالبيئة من خلال قانون 01/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، وبالموازاة مع هذا القانون نجد الكثير من القوانين الأخرى والتي كانت تهدف إلى إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية[27].

تعتبر السياسة العامة البيئية بمثابة مدخلات الإدارة الحكومية لاتخاذ الإجراءات والخطوات التنفيذية اللازمة لمكافحة التلوث والتصدي لتحديات البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وكنقطة انطلاق لإعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتي ستمثل قاعدة العمل للمخطط الوطني للعمل من أجل البيئة، عملت السلطات الوصية عن قطاع البيئة بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية الدولية على إعداد تقرير حول البيئة لأول مرة خلال سنة 2000 على أن يتم تحديثه كل سنتين.

يعتبر التقرير الوطني حول البيئة (RNE) حوصلة عمل مختلف الخبراء الجزائريين و الأجانب ويهدف أساسا إلى إرساء أسس استراتيجية وطنية للبيئة تستخدم كقاعدة عمل للمخطط الوطني من أجل البيئة، وبذلك أعدت استراتيجية تعمل لتحقيق ثلاثة أهداف[28]:

- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية
- العمل على تحقيق التنمية المستدامة والتقليص من ظاهرة الفقر.
- حماية الصحة العمومية للسكان.

ولتحقيق هذه الأهداف وصف التقرير حالة البيئة في الجزائر من خلال:

- الكشف عن عوامل التغيرات البيئية في الجزائر.
- جمع المعطيات الموجودة حول الأجزاء الرئيسية و المشاكل البيئية وذلك بتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة.
- محاولة حصر مستويات التلوث والتدهور البيئي وكذا تأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية.
- رسم آفاق التنمية في الجزائر.

وتسمح هذه الاستراتيجية ببلوغ أهداف التقرير والمتمثلة في:

- تحديد سبل وآفاق تحسين نوعية البيئة لمختلف الأنظمة الايكولوجية
- تحديد الآليات التي بإمكانها التخفيض أو القضاء على التلوث وتدهور الموارد الطبيعية
- تحديد الأهداف ذات الاولوية وبرامج العمل.
- ترجمة هذه البرامج العملية إلى برامج استثمار، و وضع نظام متابعة ومراقبة صلاحية هذه البرامج

كما تتمثل مبادئ السياسة الوطنية للبيئة فيما يلي[29]:

- دمج قابلية الاستمرار والبقاء في استراتيجية تنمية البلاد لإحداث نمو مستدام والتخفيض من حدة الفقر
- سن سياسة عامة فعالة ترمي الى ضبط الجوانب الخارجية للبيئة ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية

واستنادا الى هذين المبدأين يجب[30]:

- تحديد أهداف بيئية دقيقة تتفق مع الاولويات الاجتماعية و الاقتصادية، وأن تضبط برامج العمل ذات الاولوية والمرتكزة على مؤشرات ثابتة لتحقيق تلك الاهداف
- تهيئة الأطر المؤسسية والقانونية وجعلها أداة استراتيجية لتجسيد الاهداف البيئية
- تنفيذ برنامج كامل لتنمية الموارد البشرية ليكون لدينا عاملون أكفاء وبأعداد كافية لتطبيق برامج حماية البيئة وتسيير الموارد الطبيعية
- تحديد الاستثمارات الشاملة الواجب القيام بها في غضون 10سنوات
- ضبط المشاريع الواجب تنفيذها على سبيل الاولوية
- اعتماد التدابير المحفزة لإدخال اقتصاد التكاليف بشكل تدريجي

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مخططات وطنية من أجل البيئة تضمن جملة من الأهداف و التوجهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها، وتحديد الاسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث واعتماد نظام الاولوية لمعالجتها، ومن أهم هذه المخططات نذكر:

أ- المخططات البيئية المركزية: تحدد مجمل الأنشطة الكفيلة بحماية البيئة وهو بمثابة مخطط توجيهي عام ويتضمن: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة، المخطط الوطني لأعمال البيئة والتنمية المستدامة، المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم [31].

ب-المخططات الجهوية: يهدف المخطط الجهوي للتحكم في المشاكل التنموية المطروحة في نطاقها الإقليمي المشترك بما يحدد التوجهات الاساسية للتنمية المستدامة في نطاق برنامج الجهات، غير أن هذا البرنامج لم يجسد ما كان ينتظر منه[32].

المخططات الجهوية هي تفعيل لمشاريع مشتركة ما بين الولايات وسلسلة نمو لإقامة التكامل والمبادرات مع بقية فضاءات الاقليم، وقسم المخطط الوطني البرمجة الاقليمية الى 09 فضاءات[33].

ج-المخططات المحلية: اعتمدت هذه المخططات على ترقية التخطيط المحلي ودمج الجامعات المحلية في تطبيق التوجهات من خلال آليات التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي، ونجم عن هذين المخططين قصور في تحقيق الاهداف البيئية المحددة فتمت اعادة النظر في طريقة جديدة تقحم التخطيط البيئي ضمنها [34].

من خلال المخطط الولائي لتهيئة الاقليم، المخطط البلدي لحماية البيئة، و المخطط البلدي لحماية البيئة [35].

ورغم كل هذه الجهود و غيرها فإن مسألة السياسات البيئية في بلدنا لم يتم الاهتمام فعليا بها إلا في بداية السبعينات، ولم تحظى بعناية خاصة في ظل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ، ولهذا لا زال امام الجزائر جهود معتبرة وذلك من خلال الاجراءات والقوانين التي يجب تسنها من أجل حماية البيئة والمحافظة على الموارد بمختلف أنواعها التي تعد الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تقترن بحقوق الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الاجيال المقبلة، لذلك كان لا بد من إدراك هذه المسألة والأخذ بعين الاعتبار الطابع الترابطي بينها وبين العديد من أبعاد التنمية المستدامة، بل لا تكفي القوانين وحدها بل لا بد من ايقاظ الوعي البيئي و الثقافة البيئية و الاهتمام بالتربية البيئية للنشأ منذ المراحل العمرية المتقدمة ، حتى تصير قضية البيئة و التنمية محل اهتمام كل فرد من افراد المجتمع .

4- المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر: تعتبر جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق أهداف هذه التنمية عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية ونكشف عليها من خلال :

4-1- **متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية:** يعتبر الماء من المتطلبات البشرية و الموارد الضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر المياه من أهم المشاكل البيئية من حيث نقصها الطبيعي والاستنزاف الحاصل لها وتدهور السدود وتسرب المياه الموزعة نتيجة قدم قنوات التوزيع، وقد أدى النمو السكاني الكبير إلى الضغط على الموارد المائية، فالجزائر لا تمتلك إلا 1/1000.000 من المياه العذبة العالمية، ولا يتوفر الفرد الواحد الجزائري إلا على 1/5000 من معدل الكمية العالمية لكل ساكن، وعليه تحتل الجزائر مكانة ضمن البلدان الأكثر فقرا في ميدان القدرات المائية أي دون المستوى النظري للندرة المحدد بـ1000م^3، وبهذا يبقى معدل المياه المخصصة للفرد الواحد غير كافية حيث تقدر بـ 75لتر في اليوم، وهذا أدنى من المعايير الدولية التي تقدر بـ 135 لتر للفرد الواحد في اليوم [36].

وبالتالي فإن المياه العذبة تمثل عصب الحياة الرئيسي والعنصر الأكثر أهمية للتنمية، وتعتبر من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويتم قياس التنمية المستدامة من خلالها ضمن مؤشر نوعية المياه ، حيث يراعى تركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا الموجودة في المياه، أما كمية المياه

فتقاس من خلال حساب نسبة المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

2-4- **نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:** يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وبصفة عامة يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة إلى الانخفاض، ويرجع تفسير ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي ساهم في التوسع العمراني، مما ساهم في وجود صعوبة في توفير الانتاج الزراعي الذي يلبي حاجات الغذاء للمواطنين[37].

كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة، وهو يقاس بالكيلو غرام للهكتار(كغ لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي تشغل باستمرار) ، فبالرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة على المستوى الوطني غير أنه مازال أقل بكثير من المتوسط العالمي، هذا المؤشر يشهد انخفاضا في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للظروف التي مرت بها الجزائر كالنزوح من الريف إلى المدينة وبالتالي إهمال زراعة وتسميد الأراضي[38].

3-4- التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الاراضي المتصحرة ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلاد، وتشير آخر الإحصائيات أن نسبة التصحر بلغت نسب كبيرة، ويعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر على المساحات الزراعية في الجزائر خاصة في المناطق السهبية[39].

4-4-**التغيرات الحاصلة في مساحة الغابات:** يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للبلاد، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا في الجزائر خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2000 إثر الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد مما أدى إلى حرق مساحات واسعة من الغابات، كما أن الرعي المفرط والاقتلاع غير الشرعي للأشجار بسبب ارتفاع سعر الخشب ونشوب الحرائق زاد من إتلاف الغابات، حيث تجاوزت المساحة المتلفة مليون هكتار مابين 1955 و 1997 مايعادل حوالي 4000 م هكتار سنويا، أي 21% خلال 42 سنة [40]، وانحصرت مساحة الغابات في حيز ضيق من الشريط الساحلي ونواحي المنطقة السهبية، كما تراجعت خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والتوازن البيئي، والجزائر تواجه خطرا محدقا متعلقا بالتشجير حيث وصلت النوعية و الانتاجية إلى حدود 10% فقط عام 2000، وهو لا يتوافق مع نسبة التشجير المتعارف عليها عالميا والمقدرة بحوالي 25% [41].

4-5-الغلاف الجوي: يندرج ضمن إطاره التغير المناخي ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون، كذلك نوعية الهواء التي يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المحيط وسط المناطق الجغرافية، إضافة إلى ترقق طبقة الأزون ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأزون.

4-6- التنوع البيولوجي: ويتم قياسه من خلال مؤشر الأنواع والذي يتم قياسه بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، أما المؤشر الثاني فهو الانظمة البيئية التي يتم حسابها من خلال نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية [42]، حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إنشاء المحميات الطبيعية الحيوية واسعة الإنشاء، واستخدام الأشجار واستغلالها بطرق متنوعة، مع مراقبتها باستمرار وإجراء الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التربية البيئية والحد من استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتنظيم استخدامها فيما بينها لمصلحة أجيال الحاضر والمستقبل، وتعمل على تحقيق التوازن البيئي كمعيار ضبط لتجسيد التنمية المستدامة[43].

إن مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تبقى ضعيفة ولا ترقى للإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة، فالجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ملزمة بحماية البيئة لما لها من انعكاس على الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية، إضافة إلى تدني الأوضاع المعيشية نتيجة تدني دخل الفرد، انتشار البطالة، تدني مستوى التعليم والصحة، والتي هي نتيجة لانعكاسات غياب آلية الحكم الراشد، ووفق مقترب التسيير العمومي الجديد لابد من تفعيل دور الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

5- التخطيط البيئي ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجز ائر:

يعد التخطيط أحد أهم متطلبات تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي و العشرين في شقه المتعلق بدمج البعد البيئي في عملية صنع القرار، ويرجع مبرر الاهتمام بالتخطيط البيئي إلى عدم نجاعة وفعالية الحلول الآنية في معالجة جميع المشاكل البيئية، وكذلك إلى التحولات و المستجدات التي تعرفها الساحة الدولية في مجال آليات وتدابير حماية البيئة [44]، بالإضافة إلى هذا فإن التخطيط البيئي يمكن أن يكون أحد الحلول التي ترتكز عليها الدول من أجل العمل على المدى البعيد والمتوسط للتخفيف من آثار تدهور البيئة، باعتباره عملية مستمرة تكرس لتحقيق أهداف معينة في فترات متباينة، وبالتالي فهو يرتكز على

مجموعة من الأسس القانونية على المستوى الدولي والداخلي، كما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة مع مراعاة البعد البيئي في عملية التنمية.

يمثل التخطيط منهجا فعالا للإدارة البيئية فهو يعتمد على أسلوبين: الأول يتمثل في **التخطيط المركزي** الذي تقوم به الوزارات والمصالح القطاعية التابعة لها، أما الثاني فيتمثل في **التخطيط اللامركزي** الذي يسند إلى الجماعات المحلية من أجل تحقيق الأهداف التنموية بما يتوافق مع مناهج حماية البيئة وكذا تحقيق التكامل والتنسيق مع المخططات المركزية [45]، بالإضافة إلى أن التخطيط قد يكون لفترة قصيرة أو متوسطة المدى والتي تستغرق عادة خمسة سنوات لتجسيده، وقد يكون لفترة طويلة والذي يستغرق مدة قد تصل إلى عشرين سنة.

و يعتمد التخطيط البيئي على سياسات وبرامج تتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبح التنسيق بين مختلف هذه السياسات والبرامج ضروري من أجل تحقيق التوازن بين مقتضيات التنمية ومتطلبات حماية البيئة، إذ أن فعالية المخططات البيئية يعتمد بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما يمكن لهذه المخططات لا سيما تلك المتعلقة بالاستعدادات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية وعدم وقوع أضرار جسيمة بالبيئة وعناصرها، حيث أنه في مجال المياه الصالحة للشرب ومياه سقي الاراضي الزراعية فمن المنتظر أن يزداد الطلب عليهما خاصة في العقدين المقبلين بنسبة 18% ، كما قد يواجه ثلثا (3/2) سكان العالم عجزا حادا في المياه [46].

كما تمثل النفايات المختلفة عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يشكل إنتاجها وتخزينها خطرا على صحة الانسان والبيئة، لذا يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان الادارة السليمة للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا السليمة بيئيا لتخفيض توليد النفايات، ومن أهم التدابير الضرورية على المستوى الوطني اعتماد سياسة التخطيط عن طريق إنشاء مخطط وطني لتسيير النفايات لمعرفة حجم وكمية النفايات ومدى قدرة منشآت المعالجة الموجودة على التخلص من النفايات، إذ أن من واجبات منتجي وحائزي النفايات ضمان تسيير نفاياتهم على حسابهم الخاص، كما تبرز أهمية التخطيط على المستوى المحلي في تشجيع البلديات والولايات على المشاركة في حماية البيئة وفقا للمبادئ المعلن عنها في مؤتمر ريو دي جانيرو من خلال دمج سياسات وتدابير حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المخططات التوجيهية الخاصة بجميع القطاعات [47]، وعلى العموم

فإن برامج وسياسات التخطيط على المدى الطويل في المجال البيئي تشكل الدعامة الأساسية والمحورية من أجل التصدي للمشاكل البيئية، لما تمثله من إجراء وقائي تعتمد عليه مهمة حماية البيئة[48].

إن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة يكمن في الأخذ بعين الاعتبار التخطيط البيئي ضمن الحسابات الاقتصادية وإدخال المحاسبة والتكاليف البيئية أثناء التقييم، فهناك ضعف في الجانب التمويلي لقطاع البيئة في الجزائر مقارنة بالميزانيات المخصصة للقطاعات الاخرى، إضافة إلى محدودية أو رمزية الرسوم والضرائب البيئية، كما أن صعوبة التنسيق بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية وكل مؤسسة تعمل وفق ما تمليه عليها الوصاية التي تتبعها وعدم توزيع الأدوار كل هذا يؤدي إلى نتائج سلبية يمكن تفاديها بالتخطيط الاستراتيجي، التنسيق والاتصال والانسجام بين هذه الجهات.

❖ خاتمة:

إن معالجة المشاكل البيئية تنطلق من مجتمع يستطيع أن يعي الأخطار المحدقة به وبالأجيال اللاحقة، ولا يمكن مواجهة هذا الشكل إلا بغرس قيم ثقافية وسلوكية تستطيع أن تتفاعل ايجابيا وفق مناهج علمية مدروسة ودقيقة وموجهة بعقلانية، فالجزائر لابد لها أن تفعل آلية الحكم الراشد من خلال التقليل من دور الدولة وفق مقترب التسيير العمومي الجديد مع تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، كما ألحُّ على ضرورة الارتقاء بدور المجتمع المدني في الجزائر ودفعه نحو المساهمة في حوكمة البيئة والحد من المعيقات لتمكينه من القيام بمهام بيئية مما يعكس طبيعة الثقافة البيئية السائدة.

قائمة الهوامش :

[1]- ابن منظور :لسان العرب، دار المعارف القاهرة دون سنة نشر، ص3 .

2- كاضم المقدادي ، اساسيات علم البيئة الحديث ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،قسم ادارة البيئة ستوكهولم ، السويد ،دون سنة نشر ، ص 14.

[3]- رشيد الحمد ، محمد صباريني، البيئة و مشكلاتها ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت 1978،ص 14.

[4] - عبلة غربي ، التربية البيئية في المدارس الابتدائية من و جهة نظر المعلمين ، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2009،ص 11.

[5]- عبد الرحمان ابراهيم ، محمد جابر بركات و اخرون ، العلوم البيئية و الجيولوجيا للثانوية العامة ، الجزء الاول ، وزارة التربية و التعليم ، مصر ، القاهرة ،2014،ص7,

[6]-عبد الرحمان المهنا ابو الخيل ، محي الدين محمود القواس ، النظم البيئية و الانسان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2005،ص26.

[7]- البنك الدولي للانشاء و التعمير ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1980، ص 44.

[8]- عبد الرحمان العايب ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ضل تحديات التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، ص 5، 2011.

9- المرجع نفسه ، ص 12.

[10]- احمد النكلاوي ، اساليب حماية البيئة العربية من التلوث مدخل انساني تكاملي ، اكادمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ص 22 ،1999.

[11]- ابرير غنية ، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ، رسالة ماجيستار ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2009-2010، ص 84.

[12]- قمير بن ماضي ، دور السياسات البيئية في الحد من اثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، ادارة الاعمال و التنمية المستدامة ، جامعة سطيف ،ص131 ، 2008.

[13]- مهدية سطوح ، البيئة في الجزائر واقعها و الاستراتيجية المتبعة لحمايتها ،مداخلة في الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 20 اوت سكيكدة ، يومي 21 و 22 اكتوبر 2008 ، ص 06.

[14]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع البيئة في الجزائر رهانات التنمية ، 1997، ص26 .

[15]- بن عياش سمير ، السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي ، دراسة حالة ولاية الجزائر ، رسالة ماجيستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007، ص31.

16- نورة عمارة ، النمو السكاني و التنمية المستدامة رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تنمية اقتصاد البيئة ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، (ص،ص)(116،115)، 2012.

[17]- سمير بوعافية ،مساهمة المؤسسة الصناعية في حماية البيئة من التلوث الصناعي ، ، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين توتة ، رسالة ماجيستار ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص25.

[18]- عادل الشيخ حسين ، البيئة مشكلات و حلول ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الاردن ، 2009،(ص-ص)(72،74).

[19]- خليل حسن، السياسة العامة في الدول النامية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 2008، ص442.

[20]- نعيم محمد الانصاري ،التلوث البيئي مخاطر عصرية و استجابة علمية ، دار دجلة ، عمان ، الاردن 2009، ص57.

[21]- ناجي عبد النور ،تحليل السياسة العامة البيئية في الجزائر مدخل الى علم تحليل السياسات العامة ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2009، (ص ص)(93،94).

[22]- أبرير غنية، مرجع سبق ذكره، ص85 .

[23]- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره ، ص107.

[24]- المرجع نفسه، ص109 .

[25]- محمد خروبي، الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، جامعة ورقلة ،2013الجزائر ، ص24.

[26]- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص ص109،108.

[27]- المرجع نفسه، ص116 .

[28]- أبرير غنية، مرجع سبق ذكره ،ص83.

[29]- أبرير غنية، مرجع سبق ذكره ، ص84.

[30]- المرجع نفسه ، ص85.

[31]- رمضان عبد المجيد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة دراسة حالة بلديات سهل وادي ميزاب غرداية ، رسالة ماجيستار ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2010-2011، (ص ص)(57،58).

[32]- معيفي كمال ،اليات الضبط الاداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري ، رسالة ماجيستار قسم الحقوق، جامعة باتنة 2009-2010، ص183.

[33]- رمضان عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص60.

[34]- محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجامعات المحلية في الدول المغاربية ، جامعة بسكرة ، يومي 3و 4 ماي 2009، ص 153.

[35]- سناء بلفوناس، دور الادارة المحلية في مجال البيئة و حماية الاراضي الفلاحية و المساحات الخضراء ، الملتقى الوطني بجامعة ورقلة يومي 3و 4 ديسمبر 2012، ص71.

[36]- عمارة نورة، النمو السكاني و التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجيستار ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة عنابة 2011-2012، ص114.

37- عامر أسامة، دور التامين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية ، جامعة الشلف ، 23 و 24 نوفمبر 2014، ص10.

38- قادري محمد الطاهر ،اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص184.

39- المرجع نفسه، ص185.

40- عميرة جويدة، المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصرة للبحوث و الدراسات الانسانية العدد 2005، ص118.

41- قادري، مرجع سبق ذكره ، ص186.

42- وردم باتر محمد علي ،العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الاهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2003، (ص ص)(214،218).

43- قاسم خالد مصطفى، ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2007، ص 160.

44- دعموش فاطمة الزهراء ، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر ، رسالة ماجيستير ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر 2010، (ص ص)(11،12).

45- المرجع نفسه ، ص42.

46- المرجع نفسه، (ص ص)(13،14).

47- خنتاش عبد الحق، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر ، رسالة ماجيستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011، ص24.

48- أحمد النكلاوي، مرجع سابق، ص161.